نظرات في المصدر المُؤوّل
وإعراب الجُمَل

كريم حسين ناصح الخالدي
جامعة بغداد ـ كلية التربية للبنات

المقدمة

يتّفق الباحثون على أنَّ اللّغة العربيّة لغة معربة، تتغيّر فيها أواخر الأسماء بتغيّر مواقعها في الكلام، بحسب ما يقتضيه المعنى، ويقصده المتكّلم، كما يتّفقون على أنَّ الفعل المضارع تعتوره الحركات لاختلاف العوامل، وقيل لاختلاف المعاني والأزمنة.

وقد ذهب الدارسون لهذه الظاهرة منذ بدء الدراسات النحويّة، مذاهب شتى في بيان أنواع الأسماء المعربة، والعوامل المؤثّرة فيها، وقادهم البحث إلى تقسيم الإعراب إلى إعراب لفظيّ، وإعراب محكيّ، وإعراب محليّ، ويقصدون بالإعراب المحليّ (تغيّر اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً، ويكون في الكلمات المبنيّة .. ويكون أيضا في الجمل المحكيّة.)[1] والذي حمل الباحثين على الاعتقاد بهذا النوع من الإعراب، هو نظرية العامل التي تفترض أن يكون لكلّ عامل معمول، فإنْ كان المعمول اسماً معرباً تظهر عليه الحركات، أو تقدّر، صرّحوا بإعرابه، وإنْ كان جملة، أو مصدراً مؤوّلاً، قدّروا له محلاً مماثلاً للمحلّ الذي يحتله المفرد.

وقادهم هذا القياس الشكليّ إلى أحكام مثيرة للجدل، لأنّها بُنيت على افتراضات، واستنتاجات مستقاة من حالات غير ظاهرة، ولا دليل عليها، سوى أنّها ممّا يقتضيه المنطق والاستدلال العقليّ، فوصفوا حالات للجملة يصحّ فيها تأويلها بمفرد، أي يصحّ وضعها في محلّ المفرد من الإعراب، وسمّوا هذه الجمل بالجمل التي لها محل من الإعراب، ورأوا أنّ هذا الوصف ينطبق على المصدر المؤوّل كذلك.

---

(١) جامع الدروس العربية ٢٨ .

أمّا الجمل التي لا يصحّ تأويلها بمفرد، فقد سمّوها الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب. وكان هذا الأمر يشغل بالي منذ زمن بعيد، ويدفعني إلى تقليب وجوهه، لكي أصل إلى ما يقنعني بصحة هذا الافتراض. وأوّل ما يلفت انتباه الباحث في المصدر المؤوّل، وصف النحويّين حروفه وصفين مختلفين، وذلك يعني أنَّ لها وظيفتين مختلفتين في آن واحد:

الأُولى: أنّها حروف مصدرّية، ينسبك معها الفعل، أو الجملة الاسمية، لتكوين تركيب يساوي في موقعه الإعرابي ومعناه المصدر(١)، وهذا الوصف يقتضي أنْ يكون الفعل (تصوم) في قوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾(٢) والحرف السابق له (أن) في محلّ رفع مبتدأ، ولا يكون للفاعل (الواو) أيّة علاقة أو ارتباط في بيان دلالة هذا المبتدأ.

الثانية: أنّها حروف موصولة، أو (موصولات حرفيّة)، وهذا الوصف يقتضي أنْ يكون لهذه الحروف صلة، والصلة كما هو معروف إمّا أنْ تكون جملة، أو شبه جملة، لذا ينبغي أنْ تكون الجملة الاسمية أو الفعلية التي يسبقها الحرف الموصول لا محلّ لها من الإعراب، لأنّها لا يجوز تأويلها بمفرد، لذا تكون الجملة الفعلية (تصوموا) في الآية الكريمة صلة للموصول الحرفي (أنْ) وهي لا محلّ لها من الإعراب. وفي ضوء الوصفين السابقين يكون الفعل (تصوم) ضمن تركيب احتل موقع المبتدأ أي صلة الموصول الحرفي. وفي الوصفين المختلفين لهذه الآية تناقض واضح، ويتّضح هذا التناقض في الحرف المصدري (أنّ) في نحو قوله تعالى ﴿إنّا قد أُوحي إلينا أنَّ العذابَ على مَنْ كذَّب وتولّى﴾(٣) فالجملة الاسمية (العذاب

(١) لا أرغب في تسميته مصدراً صريحاً لإني لا أعتقد بوجود مصدر صريح وآخر غير صريح.

(٢) البقرة ١٨٤.

(٣) طه ٤.

على من كذب وتولّى) والموصول الحرفي (أنّ) في محل رفع؛ لأنّها في موقع نائب الفاعل على الوصف الأوّل، أمّا على الوصف الثاني فالجملة الاسمية نفسها من غير الموصول الحرفي، لا محلّ لها من الأعراب لأنّها صلة الموصول الحرفي، وهنا يضطرب الوصف، ويختلّ الحكم، فهي جملة تامّة المعنى لكنّها لا محلّ لها من الإعراب، وهي إذا أُوّلت بمفرد ـ بحسب الوصف الأوّل ـ لها محلّ من الإعراب. ولا مسوّغ لتأويلها بالمفرد إلاّ ما يقتضيه العامل من أنّ الفعل المبنيّ للمجهول محتاج إلى نائب للفاعل يكون مرفوعاً، فإنْ لم اسماً معرباً جعلنا الجملة في موقع ذلك المفرد وأوّلناها به على الرغم ممّا يترتّب على ذلك من إخلال بالمعنى؛ لأنّ دلالة الجملة تتحصّل من مجموع مكوّنات بنائها، وهذا ما لا يؤديّه المفرد.

وفي ضوء ما تقدّم وجدت أنّ موضوع "المصدر المؤوّل" يحتاج إلى إعادة البحث فيه للوقوف على حقيقة هذا المصطلح، ودراسة إعرابه، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ عدداً من الباحثين المحدّثين وقفوا عند هذا الموضوع وقفات تأمّل ودراسة، لكنّ دراستهم لم تكن عميقه، ولم تكن النتائج التي توصّلوا إليها دقيقة أو جديدة، وكان أكثرهم يردّدون أقوال السابقين من غير تصحيح، سوى نظرات في حالات إعراب المصدر المؤوّل في عدد من الآيات الفرآنية ممّا يؤدّي إلى اختلافهم في اختيار إعراب دون آخر.

وللوقوف على حقيقة هذا الموضوع اعتمد بحثنا هذا على موازنة بين ما سمّي بالمصدر المؤوّل والمصدر من حيث الدلالة، والاستعمال والإعراب، للوصول إلى نتائج آمل أن تكون مفيدة في الدرس النحوي.

رأي في مصطلح "المصدر المؤوّل"

يتكرّر في كتب عدد من النحويّين المتأخّرين(١) والمحدثين مصطلح (المصدر المؤوّل)، ويُراد به التركيب المنسبك من كلّ من الحروف (أنْ أو ما أو كي أو لو) والفعل، أو من الحرف المشبّه بالفعل(أنَّ) واسمها وخبرها، المؤوّل بمصدر.

وهذه التسمية فيها نظر، ذلك أنّ المصدر ليس هو المؤوّل بشيء آخر لكي نقول (المصدر المؤوّل)، بل المؤوّل هو التركيب المنسبك من (أنْ) والفعل أو (أنّ) والجملة الاسمية. فالمصدر هنا لا يؤوّل بل يؤوّل به، ذلك أنّ الحالات التي يُؤوّل فيها المصدر هي غير هذه، فهو يؤوّل إذا جاء خبراً لاسم في نحو قول الشاعرة:

ترتَعُ ما غَفَلَتْ حتَى إذا ادّكرتْ فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ(٢)

أي ذات إقبال وذات إدبار. وهو يؤوّل كذلك إذا وقع حالاً؛ قال المبرّد: «ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه فيكون حالاً، لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه وذلك قولهم: قَتَلْتُه صبْراً إنّما تأويله صابراً أو مُصْبراً»(٣). أمّا التركيب المنسبك من (أنْ) والفعل، أو (أنّ) واسمها وخبرها فهو المؤوّل بالمصدر؛ لذا قال العلماء عبارات مصل (أنْ هي والفعل بمنزلة المصدر) و(أنْ والفعل بتأويل المصدر) أي أنّ المصدر مؤوّل به. قال الرضيّ في حديثه عن (ما): «ولا يوصل بالأمر؛ لأنّه ينبغي أنْ يفيد المصدر المؤوّل به (أنْ) مع الفعل، ما أفاد (أنْ) مع ذلك الفعل وإلاّ فليسا مؤوّلَين به»(٤) وهذا الفهم يوجب أنْ لا نطلق مصطلح (المصدر المؤوّل) على التركيب المنسبك من (أنْ والفعل) أو (أنّ واسمها وخبرها)؛ لأنّه

(١) ينظر على سبيل المثال شرح الكافية للرضي ٢/٣٨٦.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٧٨.

(٣) المقتضب ٣/٢٣٤ وينظر شرح عيون الإعراب ١٧٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٦.

يؤوّل بالمصدر وليس هو المصدر؛ لذا أرى ضرورة التنبيه على وجوب إلغاء هذا المصطلح من الاستعمال بدلالته هذه والتعبير عنه بقولنا (ما يُؤوّل بالمصدر) إن أردنا الاستمرار على الوصف النحوي القديم لهذا التركيب. وكذلك لا أجد مسوّغاً لتسمية المصدر بالمصدر الصريح؛ لأنّه ليس ثمة مصدر مؤوّل لكي يقابله مصدر صريح بل هناك مصدر يقابله تركيب.

التأويل بالمصدر

ظلّ الاعتقاد بأنَّ التركيب المنسبك من (أنْ والفعل) أو (أنَّ واسمها وخبرها) يمكن تأويله بمفرد سائداً في الدرس النحوي حتى يومنا هذا، وهو اعتقاد مبنيّ على أساس هش، لا يصمد أمام التحليل اللغوي، والموازنات المعنوية، ذلك أنّ التعبير بنمط من الكلام لا يصح أنْ يساوي في دلالته نمطاً آخر منه، فالتعبير بالمصدر غير التعبير بالفعل، والتعبير بالجملة الفعلّية غير التعبير بالجملة الاسميّة، وقد ذكر الجرجاني الفروق بين تعبير وآخر بتفصيل قال: « وإذ قد عرفت أنَّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه، والفروق التي من شأنها أنْ تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق، والوجوه، كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها »(١)، فالفروق بين الأنماط التعبيريّة، تؤدّي إلى فروق في المعاني، ومن يتأمل في آيات القرآن الكريم، يجدها أمثلة واضحة بدقة الأنماط التعبيرية في أداء المعاني، فلو قرأنا في سورة الروم ومثلا قوله تعالى في الآيات الكريمة الآتية، لوجدنا فروقاً واضحة في الدلالة والاستعمال:

١ـ ﴿ ومن آياته أنْ خَلَقكم من ترابٍ ثمَّ إذا أنتم بشرٌ تنتشرون ﴾(٢).

٢ـ ﴿ ومن آياته أنْ خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسْكُنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً إنَّ في ذلك لآياتٍ لقوم يتفكّرون ﴾(٣).

(١) دلائل الإعجاز ٦٩.

(٢) الروم ٢٠.

(٣) الروم ٢١.

٣- ﴿ومن آياته خَلْقُ السموات والأرض واختلافُ ألسنتكم وألوانكم إنَّ في ذلك لآياتٍ للعالمين﴾(١).

٤- ﴿ومن آياته منامُكم باللَّيل والنَّهار وابتغاؤكم من فضله إن في ذلك لآياتٍ لقوم يسمعون﴾(٢).

٥- ﴿ومن آياته يُريكم البرقَ خوفاً وطمعاً ويُنَزِّلُ من السماء ماءً فيحيي به الأرضَ بعد موتها، إن في ذلك لآياتٍ لقوم يعقلون﴾(٣).

٦- ﴿ومن آياته أنْ تقومَ السماءُ والأرضُ بأمره ثم إذا دعاكم دعوةً من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾(٤).

وردت في هذه الآيات الكريمة عبارة تبدأ بها كلّ آية منها هي قوله تعالى ﴿ومن آياته﴾ تعبّر عن معنى نحويّ هو الإسناد، إذْ جاء خبراً مقدّماً لمبتدأ اختلفت صيغ التعبير عنه؛ فقد ورد بصيغة الفعل الماضي المسبوق بـ(أنْ) في الآيتين الأولى والثانية، وجاء مصدراً في الآيتين الثالثة والرابعة، وجاء فعلاً مضارعاً غير مسبوق بـ(أنْ) في الخامسة ومسبوقاً بـ(أنْ) في الآية السادسة. ولو دقّقنا النظر في هذه الاستعمالات المتباينة للمبتدأ لوجدنا أنَّ قوله تعالى ﴿أنْ خَلَقَكم﴾ و﴿أنْ خَلَقَ لكم﴾ و﴿أنْ تقوم السماء﴾ مصادر مؤوّلة بمصادر صريحة كما يقول النحاة، وهي في الحقيقة أفعال مصدّرة بموصول حرفي (أنْ)، والمعروف أنّ الأفعال لا يصحّ أنْ تكون مبتدآت يُخبر عنها، لذا اضطُر النحاة إلى تأويلها بمصدر، وهذا التأويل يبعد هذه التراكيب عن دلالتها، ويجعلها مساوية لمعنى المفرد، وهو أمر

(١) الروم ٢٢.

(٢) الروم ٢٣.

(٣) الروم ٢٤.

(٤) الروم ٢٥.

يرفضه التحليل المعنوي لهذه التراكيب إذ لكلّ تركيب دلالته الخاصة، لأنّها لو كانت بمعنى واحد لما عُدل عنها إلى ما سُمِّي مصدراً صريحاً في الآية الثالثة أو إلى الفعل المضارع في الآية الخامسة، ولإيضاح هذا التباين أذكر دلالة كل تركيب من تلك التراكيب التي جاءت مبتدأ أو في موقع المبتدأ، فالآية الأولى فيها دلالة على خَلقْ أوّل البشر آدم ـ عليه السلام ـ الذي خَلَقه من تراب، وهو حدث جرى في الزمن الماضي، وكذلك الحال في الآية الثانية التي أَخبرت عن خلْق المرأة التي جعلها الله سكناً ومودّةً للرجل منذ أوّل الخلق. وهذا يقتضي التعبير بصيغة الماضي، وليس في (أنْ) قرينة معنوية على صرف الماضي عن معناه قال المبرد: «فإنْ وقعت على الماضي نحو: سرّني أنْ قُمْتَ، وساءنَي أَنْ خرجتَ ـ كان جيّداً قال الله عزّ وجلّ: ﴿وامرأةً مومنةُ أنْ وَهَبَتْ نفسَها للنبيّ﴾ أي لأَنْ كان هذا فيما مضى»(١).

وفي الآيتين الثالثة والرابعة ذكر أحداثاً مجرّدة أراد منها ـ سبحانه وتعالى ـ الإيجاد والصيرورة منها خلق السموات والأرض، واختلاف الأَلسنة والألوان بين الشعوب، والمنَام في الليل، وابتغاء الناس فضل الله، وهذه الأَحداث لا يُراد بها زمناً معيّناً، لأنّ صيغة الماضي التي وردت اختصت بخلق أوّل البشر، أمّا خلق البشر بعد آدم ـ عليه السلام ـ فما زال مستمراً؛ لذا فالأحداث الواردة في الآيتين الثالثة والرابعة هي أحداث أراد بها الله ـ سبحانه وتعالى ـ مجرّد الإحداث من غير زمن ماض أو حاضر أو مستقبل، فالمصدر يحتمل هذه الأزمنة جميعاً.

أما قوله تعالى "يُريكم" وعطف "يُنزّل" عليها فالحدث يحتمل الحاضر ويحتمل المستقبل، لأنّ البرق قد يحدث الآن، وسيحدث في المستقبل، وكذلك نزول المطر يحتمل الزمنين، لذا جاء التعبير بصيغة المضارع الدالّ على هذين الزمانين من غير

(١) المقتضب ٢ / ٣٠.

قرينة تصرفه إلى أحدهما. والتعبير هذا لا يُجيزه النحاة على ظاهره؛ لأنّه لا يجوز إعراب الفعل والفاعل مبتدأ؛ لذا يُضطرون إلى التأويل؛ لأنّهم لا يضعون الجملة في موضع المبتدأ قال ابن هشام: «هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قرّروا والحقّ أنّها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها ... وأمّا الثانية فنحو ﴿ سَوَاءٌ عَلَيهِم أَأَنْذَرْتَهم ﴾[1] الآية، إذا أعرب (سواءٌ) خبراً وأندرتهم مبتدأ"[2]، فجمهور النحويين قرّروا أنّ الجملة لا تقع مبتدأ على الرغم من ورودها في القرآن الكريم. أمّا الآية السادسة، فقد دلّ الفعل (تقوم) على استمرار الفعل في الحدثان، وهو قيام السماء والأرض بأمره في زمن ممتدّ من لحظة خَلْقها حتى تقوم الساعة، وامتداد هذا الزمن يعني تضمّنه الاستقبال الذي أفادته (أَنْ)، التي تصرف الفعل المضارع إليه، ويؤيّد هذا قوله تعالى ﴿ ثم إذا دَعَاكم دَعْوةً من الأرض إذا أنْتُم تَخْرُجُونَ ﴾[3] أي يوم تقوم القيامة، ويخرج الناس من أجداثهم، فالسّماء والأرض تستمرّان في قيامهما بأمر الله حتى تحدث تلك اللحظة الموعودة ليبدأ يوم الحساب.

ومن هذا الفصل بين دلالة آية وأخرى نجد أنّ استعمال (أنْ والفعل) يدلّ على معنى غير معنى المصدر، فلكلٍّ استعماله الخاص ودلالته الخاصة. وقد تنبّه عدد من النحويين إلى الفروق بين كلّ من المصدر وهذا التركيب المسمّى (المصدر المؤوّل) ومنعوا استعمال أحدهما موضع الآخر أو تأويله به في مواضع كثيرة، وسأذكر هذه الفروق لأبيّن أنّ تأويل هذه التراكيب بالمصدر يُخلّ بالمعنى والإعراب، قال ابن السراج: «وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه (أنْ)»[4] وفي ضوء هذا

(١) البقرة ٦.

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٤٢٧.

(٣) الروم ٢٥.

(٤) الأصول ٢ / ١٠.

القول ستكون الموازنة بين (المصدر المؤوّل) والمصدر موزّعة على ثلاثة مباحث :

الأوّل : الموازنة بينهما من حيث الدلالة :

١ـ يُؤدّى معنى الأمر بصيغ كثيرة، منها فعل الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعله، فضلاً عن المصادر المسموعة الدالّة على الأمر، وقد أثار دخول (أنْ) على فعل الأمر خلافاً بين النحويّين، فمنهم من عدّها ناصبة مصدّرية، وقد أجاز ذلك سيبويه قال : « وأمّا قوله : كتبتُ إليه أنْ افعلْ، وأمرتُه أنْ قُمْ، فيكون على وجهين: على أنْ تكون (أن) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تَصِل (الذي) بـ(تفعل) إذا خاطبتَ حين تقول : أنتَ الذي تَفْعل، فوصلتَ (أنْ) بـ(قُم) لأنّه في موضع أمر، كما وصلت (الذي) بـ(تقول) وأشباها إذا خاطبتَ، والدليل على أنّها تكون (أَنْ) التي تنصب أنّك تُدخل الباء فتقول : أوْعَزتُ إليه بأن افعلْ، فلو كانت (أيْ) لم تدخلها الباءُ كما تدخل في الأسماء »[١]، وذهب آخرون إلى رفض هذا الرأي لكون التقدير بمصدر يبعده عن التعبير عن معنى الأمر؛ لأنّ المصدر يدلّ على الحدث وحده. فقد ذُكر أنّ ابن طاهر خالف رأي سيبويه وزعم أنها ليست المصدرية[٢] قال أبو حيان متحدثاً عن قول سيبويه : « وفي ذلك نظر لأنّ جميع ما ذكر من ذلك محتمل، ولا أحفظ من كلامهم : عجبتُ من أن اضربْ زيداً، ولا يعجبني أَن اضربْ زيداً، فتوصَل بالأمر، ولأنّ انسباك المصدر يُحيل معنى الأمر ويصيّره مستنداً إليه، وينافي ذلك الأمر »[٣] ورفض ابن هشام هذا الاعتراض، لكنّ رفضه لم يكن مبنياً على أساس معنوي، فهو لا ينكر فوات معنى الأمر، ولكنّه يحاججه بحدوث ذلك فيما أقرّ مصدريته

(١) الكتاب ٣ / ١٦٢ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٣٨١ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٣٨١ .

نحو فوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير(١) ، وهذا إقرار ضمني بفوات معنى الأمر فضلاً عن فوات معنى المضيّ والاستقبال عند التقدير بالمصدر .

٢ـ يُؤَدَّى معنى الدعاء بأنماط تعبيريه مختلفة، منها التعبير بالفعل الماضي . قال المبرّد : «ألا ترى أنّ قولك : غَفَرَ الله لِزيدٍ؛ معناه الدعاء ولفظه لفظ : ضَرَب »(٢) ولكن هذا المعنى لا يمكن تحصيلة عند دخول (أنْ) وتأويل التركيب بمصدر، ففي قوله تعالى ﴿ والخامسةُ أنَّ غَضَبَ اللهِ ﴾(٣) لا يُفْهَم معنى الدعاء إذا أُوِّلت الآية بـ(والخامسة غَضَبُ الله) وهذا ما أقرّ به ابن هشام في محاججته لأبي حيّان قال : «إذ لا يُفهم الدعاء من المصدر إلاّ إذا كان مفعولاً مطلقاً، نحو : سَقْياً ورَعْياً»(٤) .

٣ـ يفترق المصدر عمّا يُسمّى المصدر المؤوّل إذا كان المصدر في موقع المفعول المطلق فلا يصحّ أنْ يقع المؤوّل موقعه قال المبرّد : «وإنّما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان في معنى : أنْ فَعَل، أو يَفْعل . فأمّا إذا قلت : ضربتُ ضرباً؛ فليس المصدر مما يحتاج إلى صلة»(٥) وقد وضّح الرضي العلاقة بينهما قائلاً : «اعلم أنّ المصدر إنّما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وذلك لأنّه لا يصحّ إذن تقديره بـ(أنْ والفعل) إذ ليس ضربتُ ضرباً أو ضربةً أو ضرباً شديداً أنْ ضربْتُ»(٦) وأورد السيوطيّ حججاً للتفريق بين المصدر الواقع

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٩ .

(٢) المقتضب ٤ / ٣٨٢ .

(٣) النور ٩ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٢٩ .

(٥) المقتضب ٣ / ١٩٢ .

(٦) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٤-١٩٥ .

في موقع المفعول المطلق والتركيب المسمّى مصدراً مؤوّلاً منها قوله «وحجة الجمهور أنّ(أنْ) تُخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنّما يكون بالمصدر المبهم، وعلّله بعضهم بأنّ (أنْ تفعل) يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليس بالمصدر، فكذلك لم يسغ لها أنْ تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع: أجاز الاخفش مسألة لا يجيزها غيره: ضربتُ زيداً أنْ ضربتُ، ويقول هو في تقدير المصدر»(١).

وأصل هذا التباين بينهما في هذا الموقع، هو أنّ التأكيد في المصدر إنّما يأتي من تكرار الحدث المجّرد في الفعل، لورود المصدر، وهو حدث مجرّد من المعاني الأخرى كذلك، فيجتمع في الجملة حَدَثان، أحدهما: الحدث الذي يتضمّنه الفعل. والآخر: الحدث المجرّد في المصدر، فهذا ما لا يحصل عند دخول (أنْ والفعل) بعد الفعل فيتكرر كلّ من الزمن والحدث في الفعلين، وهذا ما يصرف الذهن عن تأكيد الحدث وحده.

٤ـ المصدر لا يدلّ على زمن معيّن، أمّا أنْ والفعل الماضي، أو أنْ والفعل المضارع فالتركيب يدلّ على أنّ الفعل وقع في زمن مضى أو زمن سيقع.

قال السهيليّ: "أمّا (أنْ) فهو مع الفعل بتأويل المصدر، فإن قِيْل: فهلاّ اكتُفِي بالمصدر واستُغني به عن (أنْ) لأنّه أخصر؟

فالجواب أنّ في دخول (أنْ) ثلاثَ فوائد: إحداها: أنّ الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدلّ على مضيّ، ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع(أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان»(٢).

---

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥٤-٤٤٥.

(٢) نتائج الفكر ١٢٦ وينظر: الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥٥-٤٥٧.

٥ـ ذكر النحويّون أنّ (أنْ والفعل) لا تحتمل معاني كثيرة غير الدلالة على الحدث والزمن، أمّا المصدر فالكلام معه يحتمل أكثر من معنى، قال السهيليّ في حديثه عن (أنْ والفعل) : « ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنّك إذا قلت : (كرهتُ خروجَك) أو (أعجبني قدومُك) احتمل الكلام معاني منها : أنْ يكون نفس القدوم هو المُعجِب لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإنْ كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنّها عبارة عن الكيفيّات، واحتمل أيضاً أنْ تريد أنّك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت : أعجبني أنْ قدمتَ كانت على الفعل (أنْ) بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصوّرة في الأذهان؛ ولذلك زادوا (أنْ) بعد (لمّا) في قولهم (لمّا أنْ جاء زيد أكرمتُك) ولم يزيدوها بعد ظرف سوى (لمّا)، وذلك أنَّ (لمّا) ليست في الحقيقة ظرف زمان، لكنه حرف يدلّ على ارتباط الفعل الثاني بالأوّل، وأنّ أحدهما كالعلّة للآخر بخلاف الظرف من الزمان، إذا قلتَ (حين قام زيدٌ قام عمرو) فجعلتَ أحدهما وقتاً للآخر، على اتفاق، لا على ارتباط، فلذلك زادوا (أنْ) بعدها صيانة لهذا المعنى وتخليصاً له من الاحتمال العارض في الظرف؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف، فيكون قد جاء لمعنى كما هو في (لمّا) »[١] نقل السيوطي عن الأندلسي في شرح المفصّل قوله : « إنّ المصدر يحتمل الفعلَ الذي نُسب إلى فاعله، والفعْلَ الذي فُعِل، والفعلَ الذي فَعَله، وإذا ذكرت (أنْ) مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذلك : أعجبني أنْ ضَرَب زيدٌ، وأنْ ضُرِبَ زيدٌ وأنْ تَضْرِبَ، وأنْ يُضْرَبَ زيدٌ »[٢].

٦ـ استشفّ أكثر النحويين الدلالة على الزمن من (ما والفعل) وسمّوا (ما) ظرفيّة مرّة، وزمانيّة مرّة أخرى، قال ابن هشام : « والزمانيّة نحو (ما دمتُ حيّاً)

(١) نتائج الفكر ١٢٦-١٢٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥٥ .

أصله مدّةَ دوامي حيّاً، فحذف الظرف، وخلقته (ما) وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو: جئتُك صلاةَ العصر وآتيك قدُومَ الحاجّ، ومنه ﴿إنْ أريد إلاّ الإصلاح ما استَطعْتُ﴾ ﴿فاتّقوا الله ما استَطعتُم﴾ وقوله:

أجارَتَنَا إنّ الخُطُوبَ تَنُوبُ وإنّي مُقيمٌ ما أقام عَسِيبُ

ولو كان معنى كونها زمانّية أنّها تدلّ على الزمان بذاتها، لا بالنيابة لكانت اسماً، ولم تكن مصدريّة، كما قال ابن السّكّيت وتبعه ابن الشجري"(١)، وذهب الزمخشريّ إلى أكثر من ذلك حين فسّر (أنْ والفعل) بتقدير ظرف يضاف إلى المصدر فقال في قوله تعالى ﴿وديَةٌ مُسَلَّمةٌ إلى أَهلِه إلاّ أنْ يَصّدَّقوُا﴾(٢) "ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان كقولهم: اجلس ما دام زيدٌ جالساً"(٣).

وهذا ما رفضه النحاة لأنّه ممّا انفردت به (ما)(٤)، وأنكر ابن السرّاج وقوع (أنْ والفعل) موقع الفعل عند الإضافة إليه قال: "وللسائل أنْ يقول إذا قلت (آتيك يومَ تقوم) فإنّها بمعنى يوم قيامك فلمَ لا تنصب الفعل بإضمار (أنْ) كما فُعِل باللاّم فإنّ الإضافة إنّما هي في الأسماء؟ فالجواب في ذلك أنّ (أنْ) لا تصلح في هذا الموضع لو قلت: أجيئك يومَ أنْ يقوم زيدٌ، لم يجز لأنّ هذا موضع يتعاقب المبتدأ والخبر والفاعل فيه، ويحسن أنْ يقع موقع اسم إذ وإذا، وجميع ذلك لا يصلح مع (أنْ)"(٥).

وعلّل ابن الطراوة عدم جواز الإضافة إلى أنْ ومعمولها قائلاً: "لأنّ معناها التراخي، فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنيّة في المضاف إليه إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه، فأنْ

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٠٤.

(٢) النساء ٩٢.

(٣) الكشاف ١ / ٥٥٣.

(٤) الأصول ٢ / ١٠ البحر المحيط ٣ / ٣٢٣ الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥٠.

(٥) الأصول ٢ / ١٠.

يثبت غيره محال"(١) ويتّضح ممّا تقدّم أنّ (ما) أو (أنْ) لا يدلان على الزمن بل يقدّر الزمن فيهما بحذف ظرف متصور لا وجود له في أصل الكلام؛ لذا قالوا إنّ (ما) لا تدل على الزمن بذاتها، بل نيابة، وأنكر أكثرهم دلالة (أنْ) على الزمن بتقدير ظرف، وعندي أنّ الأداتين لا تدلاّن على الزمن بتقدير ظرف محذوف بل يدلّ التركيب على الزمن بتكوينه وموحياته فقولنا (ما دمتُ حيّاً) لا يتحصّل الزمان منه بتقدير ظرف مقدّر بل يُستوحى ذلك من التركيب كله بما يوحيه الفعل مقترناً بـ(ما)؛ لذا فإن هذا الزمن لا يُقدّر إلاّ في الأفعال التي توحي بهذا الزمن نحو: دام، بقي، عاش، أقام، وغيرها من الأفعال التي تدلّ على حدوث الفعل في الزمن الماضي، وإيحائها باستمراره بدلالة ما، والدليل على ذلك أنّ المصدر المؤوّل به لا يدلّ على زمن لذا يُضطرّ النحاة إلى تقدير ظرف وهميّ لا وجود له في مثل هذا التركيب؛ لذا عدّه المالقيّ من باب التسامح قال: "واعلم أنّه يُتسامح في المصدريّة فتعرب ظرفاً لإقامتها مقام الظرف"(٢).

الثاني: الموازنة بينهما من حيث الاستعمال:

ثمة مواضع في اللّغة يصحّ فيها استعمال (أنْ) أو غيرها من الحروف المصدريّة مع ما تدخل عليه، ولا يصحّ وضع المصدر موضع أيّ منها لعدم صلاحه لذلك، وقد أشار العلماء إلى عدد من هذه المواضع سأكتفي بذكر عدد منها بإيجاز.

١ـ منع ابن السرّاج وقوع المصدر موقع (أنْ والفعل) في نحو قولنا (عسى زيدٌ أنْ ينهض) قال: "تقول ... عسيتَ أنْ تفعلَ، وقاربْتَ أنْ تفعلَ، ودنوتَ أنْ تفعل، ولا تقول: عسيتَ الفِعْلَ، ولا للفعلِ"(٣) وهذا الكلام أجمع عليه العلماء، لأنّنا

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٥٠.

(٢) رصف المباني ٣٨١.

(٣) الأصول ٢/ ٢١٦.

لا نستطيع أنْ نضع المصدر (إفسادكم) موضع (أنْ تُفْسدوا) في قوله تعالى ﴿فَهَلْ عَسَيْتُم إِنْ تَوَلَّيتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا في الأَرضِ﴾[1] لأن المعنى يختلّ كثيراً، ذلك أنّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ أراد استمرارهم في الإفساد.

وتقدير المصدر جعل كثيراً من النحويّين يضطربون في الحكم على (أنْ والفعل) إذا تقدّمت فقالوا: (أنْ والفعل) في محلّ رفع فاعل في نحو قوله تعالى: ﴿وعَسَى أنْ تَكْرهُوا شَيْئاً وهو خَيْرٌ لكم، وعَسَى أنْ تُحِبّوا شَيْئاً وُهوَ شَرٌّ لَكُم﴾[2] فلا يُعقل في هذا التقدير (عسى حبّكم شيئاً) توضع في موضع (أنْ تُحبّوا) لأنّ (عسى) تخرج عمّا وصفوها به من الدلالة على المقاربة، لذا ذهبوا في تلك الدلالة مذاهب شتى قال خطّاب: «عسى بعيدة من المقاربة ومعناها الترجّي للفعل واستدناء وقوعه وقال قوم: معنى عسى الاشفاق والطمع»[3] وأضاف أبو حيّان إلى ذلك أنّ من العرب من يجعلها في معنى (كان) فيقول (عسى زيدٌ قائماً) قال: ولا يحفظ البصريّون رفع الاسمين بعد (عسى) ولا التصريح بالخبر منصوباً إلا في ضرورة، أو فيما جاء في المثل من قولهم: (عسى الغويرُ أبؤساً) وقد أوّلوه، وأمّا قول الكُمَيْت:

قالوا أساءَ بنو كَرْزٍ فقُلتُ لهم ... عسى الغُويرُ بأبآسٍ وأغوارِ

فإنّه زاد الباء في بأبآس[4].

ويتّضح من هذه الأقوال أنّ وضع الاسم موضع (أنْ والفعل) غير جائز إلاّ في الضرورة فكيف يجوز لنا أنْ نقدّر هذا الاسم إنْ لم يرد في الاستعمال.

(١) محمد ٢٢.

(٢) البقرة ٢١٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/١١٨-١١٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١٢١-١٢٢.

٢ـ نقل السيوطيّ عن ابن مالك في شرحه للعمدة قوله: «إذا لم يشارك المصدر المُعلَّل في الفاعل والزمان معاً، فلابدّ من حرف التعليل، نحو جئتُك لرغبتك فيّ، أو جئُتك الساعةَ لو عدي إياك أمس، فلو كان المصدر (أنْ وصلتها) أو (أنّ وصلتها) لم يجب حرف التعليل، فيُقال: جئتك أنْ رغبت فيّ، وجئتُك الساعةَ أنْ وعدتك أمس، وكذلك: أنّك رغبت فيّ، لأنّ (أنْ) و(أنَّ) قد اطرّد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ في هذا الباب وغيره، يشير بقوله (وغيره) إلى قوله في الألفيّة في باب التّعدي واللّزوم:

والحذفُ مع أنّ وأنْ يطّردُ مع أَمْنِ لبسٍ كعجبتُ أنْ يَدُوا

فيقال: عجبت أنْ قُمْتَ، وعجبتُ من قيامِك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً وحذفه مع (أنْ) أو (أنّ) وصلتها»[١].

وهذا يعني أنّ ما جاز في (أنْ) والفعل من استغنائهما عن دخول حرف الجرّ الذي يفيد التعليل، لا يرد في استعمال المصدر الصريح الذي يجب دخول حرف الجرّ معه، وما لا يرد في الاستعمال لا يستحسن فيه التأويل فكيف يصحّ تقدير الحرف في الموطن الذي لا يدخل فيه؟.

٣ـ أشار ابن يعيش إلى جواز حذف الواو أو (مِنْ) من (أنْ والفعل) في نحو (إيّاي وأنْ يحذفَ أحدكم الأرنب) قال: "فأنْ في موضع نصب كأنّه قال: إيّاي وحذفَ احدِكم الأرنب. وقال الزجّاج: إنّ معناه: إيّاي وإيّاكم، ودلّ عليه قوله: وأنْ يحذف أحدكم الأرنب، ولو حُذفت الواو لجاز مع (أنْ) فيقال: إيّاي أنْ يحذف أحدكم الأَرنب، ولو صُرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا (مِنْ) والفرق بينهما أنّ (أنْ) وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر، فلمّا طال جوّزوا فيه

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٩-٤٥٠.

من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح"(١).

٤ـ ذكر ابن هشام أنّ المصدر لا يُعطي حكم (أنّ وإنْ) وصلتهما في جواز حذف الجارّ ولا في سدّهما مسدّ جزأي الإسناد في باب (ظنّ) و(عسى) ولا في النيابة عن ظرف الزمان. تقول: عجبتُ أنْ تقومَ، أو أنكّ قائم، ولا يجوز: عجبت قيامَك، وتقول: حسبتُ أنْ تقومَ، وأنّك قائم، ولا تقول: حسبت قيامَك، حتى تذكر الخبر، وتقول: عسى أنْ تقوم، ولا يجوز: قائم، وتقول: جئتُك صلاةَ العصرِ، ولا يجوز: جئتُك أنْ تصلّي العصرَ، خلافاً لابن جنيّ والزمخشريّ"(٢) وقال ابن إياز: "يجوز حذف حرف الجر مع أنْ وأنّ كثيراً، ولا يجوز مع المصدر، لا تقول: رغبتُ لقاءَك، وتريد: في لقائك؛ إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا"(٣).

الثالث: الموازنة بينهما من حيث الموقع الإعرابي

يلاحظ المتأمّل في إعراب العلماء لكثير من النصوص التي وردت فيها (مصادر مؤوّلة) اختلافهم في إعراب كثير من تلك المواقع، فيذهبون مذاهب شتى في توجيهها، وسوف أشير إلى أمثلة قليلة ذكر العلماء أنّها تصلح أن يقع فيها المصدر، ولا تصلح (المصادر المؤوّلة) أنْ تقع فيها أو بالعكس، وأبرز هذه المواقع:

١ـ ذكر عدد من النحويّين، أنّ المصدر المنسبك من (أنْ والفعل) أو (أنَّ وصلتها)، لا يصحُّ وصفه كما يوصف المصدر؛ لاختلافه عنهما، فلا يوجد في كلامهم: يُعجبُني أنْ قُمْتَ السريعُ، تريد (قيامُك السريعُ) ولا عجبتُ من أنْ تخرجَ السريع، أي: من خروجك السريع، قالوا: وحكم باقي الحروف حكم (أنْ)، فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من (أنْ) ولا من (ما) ولا من

(١) شرح المفصل ٢ / ٢٦.

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٦٧٩.

(٣) الأشباه والنظائر ٢ / ٤٥٢-٤٥٣.

(كي) بخلاف المصدر فإنّه يجوز أنْ يُنعت، وليس لكلّ مصدر حكم المنطوق به، وإنّما يُتَّبع في ذلك ما تكلّمت به العرب(١).

٢ـ لا يصح الإخبار عن (أنْ والفعل) بظرف، أو جار ومجرور، ولا يخبر عنهما بشي مما هو صفة للمصدر. قال السهيليّ: «لأنّ المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدلّ عليه(أنْ) ولا الذي من أجله صيغ الفعل واشتق من المصدر، وإنّما يتعلّق المجرور بالمصدر نفسه مجرّداً من هذا المعنى، فلا يكون خبراً عن (أنْ) المتقدّمة، وإنْ كانت في تأويل اسم»(٢).

وعلّل السهيليّ ذلك قائلاً: «وأمّا أنْ وما بعدها، فإنها ـ وإنْ كانت في تأويل المصدر: فإنّ لها معنى زائداً لا يجوز الإخبار عنه، ولكنّه يُراد، ويُكرَه، ويؤمر به، فإنْ وجدتها مبتدأة، ولها خبر، فليس الكلام على ظاهره»(٣).

٣ـ تبنى (غير) و(مثل) على الفتح عند إضافتهما إلى (أنْ أو أنّ) وصلتيهما في نحو قوله تعالى ﴿إنّه لَحَقٌّ مثل ما أنَّكُم تنْطِقُون﴾(٤) وقول الشاعر:

لم يمنع الشُرْب منها غيرَ أنْ نطقتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوْقال

قال ابن يعيش معلّلاً بناءهَما على الفتح: «كون أنْ مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديريّ، والاسم غير ملفوظ به، وإنّما الملفوظ به فعل وحرف فصل، فلمّا أضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنيتا معها؛ لأنّ الإضافة بابها أنْ تقع على الأسماء المفردة فلمّا خرجت هنا عن بابها بني الاسم»(٥) ومع أنّ هذه الإضافة

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ٢ / ٤٥١-٤٥٢.

(٢) نتائج الفكر ١٢٩.

(٣) نتائج الفكر ١٣٠.

(٤) الذاريات ٢٣.

(٥) شرح المفصل ٣ / ٨١ وينظر مغني البيب ٢ / ٥١٦.

ليست هي العلّة الوحيدة لما قيل في قراءة الفتح لكنّها تفصح عن أنّ المضاف إليه إذا كان مبنياً أو مركّباً من (أنْ والفعل) خرج عن خاصيّة الإضافة التي تقتضي أن يكون المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة؛ لذا بني (مثل أو غير) وهذا يعني أنّ المصدر غير التركيب المنسبك من (أنْ والفعل) في هذا الموضع.

٤ـ ذكر ابن هشام في ردّه على أبي حيّان الذي رفض أنْ تكون (أنْ وفعل الأمر) في تأويل مصدر معلّلاً ذلك بأنّهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح: أعجبني أنْ قمْ، ولا كرهتُ أنْ قُمْ، كما يصحّ ذلك مع الماضي ومع المضارع، قال: «إنّما امتنع ما ذكره لأنّه لا معنى لتعلّق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذُكر، ثم ينبغي له أن لا يسلّم مصدرّية (كي)؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل»(١). وفي ردّ ابن هشام إقرار بامتناع وقوع (أنْ) وفعل الأمر أو (كي) والفعل المضارع فاعلاً أو مفعولاً بعكس المصدر الذي يقع في هذين الموضعين.

٥ـ أمثلة للخلاف بين النحويّين في إعراب (المصدر المؤوّل):

أـ اختلف النحويّون في جواز إعراب (أنْ والفعل) حالا(٢).

ب ـ اختلف النحويون في جواز إعراب (أن والفعل) ظرف زمان بتقدير ظرف محذوف نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الذي حَاجَّ إبراهيمَ في ربِّهِ أَنْ آتاهُ اللهُ المُلكَ ﴾(٣) فقد جوز الزمخشري أن يكون (أنْ والفعل) منصوباً على الظرفية، قدّره (حاج وقتَ أنْ آتاه الله الملك)(٤).

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٩.

(٢) البحر المحيط ٢ / ٢٣٥.

(٣) البقرة ٢٥٨.

(٤) الكشاف ١ / ٣٨٨.

وردّه أبو حيّان قائلاً: «فإنْ عنى أنّ ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك ... وإنْ عنى أنّ (أنْ والفعل) وقعت موقع المصدر الواقع ظرف الزمان، كقولك: جئتُ خفوقَ النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك، فلا يجوز ذلك... لأن النحويّين نصّوا على أنّه لا يقوم مقام ظرف الزمان إلاّ المصدر المصرّح بلفظه، فلا يجوز: أجيء أنْ يصيحَ الديك، ولا جئتُ أنْ صاح الديك»(١).

جـ- اختلف النحويون في إعراب (أنْ والفعل) مفعولاً لأجله على تقدير حذف مضاف (كراهة أومخافة) وقد أسهب الاستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في بيان آراءا النحاة فيها قال: «وفي آيات كثيرة يقدّر البصريّون المضاف محذوفاً ويقدّر الكوفيّون لام الجرّ ولا النافية محذوفتين»(٢).

ومن هذه الفروق بين المصدر، والحروف المصدريّة وصلاتها يتّضح أنّ المصدر يختلف كثيراً عن تلك التراكيب دلالة وإعراباً واستعمالا، كما يتّضح أنّ لكلٍّ منهما خصائص، وسمات، يختص بها، وقد تنبه إلى ذلك عدد من العلماء من قبل، وأشاروا إلى تلك الفروق، فقد حصر السهيليّ تلك الفروق في ثلاثة ذكرتُها متفرّقة بحسب مقتضيات البحث، وأرى أنّ ذكرها كاملة يوفي البحث حقّه قال: "فإن قيل: فهلاّ اكتفي بالمصدر واستغني به عن (أنْ) لأنّه أخصر فالجواب: أنّ في دخول (أنْ) ثلاث فوائد:

إحداها: أنّ الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت وليس في صيغته ما يدلّ على مضيٍّ ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أنّ (أنْ) تدلّ على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

(١) البحر المحيط ٢ / ٢٨٧.

(٢) دراسات في أسلوب القرآن الكريم ٣ / ٣١.

الثالثة: أنّها تدلّ على مجرّد الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ففيها تحصين للمعنى عن الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنّك إذا قلت: كرهتُ خروجَك، أو أعجبني قدومَك، احتمل الكلام معاني...»[1].

وهذه الموازنة بينهما فضلاً عن الموازنان الأخرى[2] تكشف الخلل الكبير فيما ذهب إليه النحويّون من تأويل (أنْ أو أنّ أو ما أو كي أو لو) وصلاتها بالمصدر، ذلك أنّ ما يحتمله المصدر من دلالات، لا تتفق مع دلالات هذه التراكيب، وهذا واضح في آيات القرآن الكريم؛ إذ يصرف التأويل بالمصدر المعنى عن مراده الحقيقي، ولا يفي بكل المعاني التي يوحي بها التركيب من أمر، ومضيّ، واستقبال، وفاعليّة، ودعاء، وغير ذلك، مما تتضمنه تلك التراكيب من معان، فلا ينطبق معنى الآية الكريمة ﴿ولا يحِلُّ لكم أنْ تأخذوا ممّا آتيتموهن شيئاً إلا أنْ يخافا ألا يقيما حدود الله، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جُناح عليهما فيما افتدت به﴾[3] جاء في مجمع البيان: «معناه إلا أنْ يغلب على ظنهما أنْ لا يقيما حدود الله لما بينهما من أسباب التباعد والتباغض، وقال ابن عباس: هو أن يظهر من المرأة النشوز وسوء الخلق بغضاً للزوج، وقال أبو عبد الله: إذا قالت المرأة له: لا أغتسل لك من جنابة، ولا أبرّ لك قَسَماً، ولأوطئنّ فراشك، ولأدخلنّ عليك بغير إذنك، إذا قالت له هذا حلّ له أنْ يخلعها وحلّ له ما أخذ منها، وعلى الجملة إذا خاف أنْ تعصي الله فيه بارتكاب محظور، أو إخلال بواجب، وأنْ لا تطيعه فيما يجب عليها فحينئذ يحلّ له أن يخلعها، وروي مثل ذلك عن الحسن، وقال الشعبي: هو نشوزها ونشوزه. (فإن خفتم ألاّ يقيما حدود الله) أي: فإنْ ظننتم أنْ لا يكون بينهما صلاح في المقام»[4].

(١) نتائج الفكر ١٢٦-١٢٧.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ٢/٤٤٩-٤٥٧.

(٣) البقرة ٢٢٩.

(٤) مجمع البيان ٢/٣٢٩.

فلو قدّرنا المصدر لصار الكلام (خوفهما عدم إقامتهما حدود لله) و(خفتم عدم إقامتهما حدود الله)، فيختلّ المعنى اختلالاً واضحاً، لأنّ معنى الآية الكريمة كما ورد في التفسير أنّ الله بعد أنْ أمر بتحريم الأخذ مما يؤتى لهن، استثنى حالة، هي أن يخاف الزوجان فيما بعد أن لا يقيم أحدهما حدود الله المرعيّة للآخر باتباع مالا يُرضيه ولا يُرضي الله من عمل منكر. وهذا ما دلّت عليه (أنْ) التي تصرف الفعل إلى الزمن المستقبل، والفعل المضارع المتضمن معنى الاستقبال والحال، وهذا هو المعنى المقصود أي: الخوف من حصول ذلك في المستقبل. وهو ما ذهب إليه السهيليّ من أنّ (أنْ) تحصّن الفعل من احتمالات المصدر[1] أمّا المصدر فمعناه غير محدد، بل يحتمل كثيراً من المعاني منها الخوف في الزمن الماضي والخوف الآنيّ والخوف الآتي، والخوف المصحوب بحذر، والخوف الحقيقيّ، والخوف الوهميّ وغير ذلك ممّا تحتمله دلالة اللفظة المؤوّل بها (خوفهما). وقد اختلف النحويّون في إعراب (أنْ والفعل) في الموضعين بعد أداة الاستثناء، فقد أعرب العكبري (ألاّ يقيما) حالاً، وأعربه أبو حيّان منصوباً على حذف لام العلّة، وكان توجيهه مبنيّاً على افتراض ذكر المصدر، وهو أمر خياليّ لا يصحّ البناء عليه، قال: « والذي يظهر أنه استثناء من المفعول له كأنه قيل: ولا يحلّ لكم أنْ تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله، فذلك هو المبيح لكم الأخذ، ويكون حرف العلة قد حذف مع (أنْ) وهو جائز فصيح كثير ولا يجيء هنا خلاف الخليل وسيبويه أنّه إذا حذف حرف الجر من (أنْ) هل ذلك في موضع نصب أو في موضع جر؟ بل هذا في موضع نصب لأنّه مقدّر بالمصدر، والمصدر لو صُرّح به كان منصوباً واصلاً إليه العامل بنفسه فكذلك هذا المقدّر به، وهذا الذي ذكرناه من أنّ (أنْ والفعل) إذا كانا في موضع المفعول من أجله، فالموضع نصب لا غير، منصوص

(١) نتائج الفكر ١٢٧.

عليه من النحويين ووجهه ظاهر»[1]. ويدرك المتأمّل في هذه التأويلات أنّ النحوّيين يولون الموضع اهتماماً أكبر من المعنى؛ لذا كان تأويلهم بالمصدر يراعي ما يقتضيه العامل أكثر من صحّة هذا التقدير في أداء المعاني المقصودة. والغريب أنّ افتراض صحّة هذه التأويلات كان أمراً مسلّماً به ولا نقاش فيه؛ ذلك أنّ الغاية محصورة في دائرة ضيقة هي المطابقة في الموقع الإعرابي في ضوء تسلّط العامل عليهما.

وقد يكون الاختلاف بين (أنْ والفعل) والمصدر من حيث المعني أقلّ من الاختلاف بينه وبين (أنّ وصلتها) التي أجازوا تأويلهما بمصدر قال ابن هشام: «والأصحّ أيضاً أنّها موصول حرفيّ مؤوّل مع معموليه بالمصدر فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير: (بلغني أنّك تنطلق) أو (أنك منطلق): بلغني الانطلاق، ومنه (بلغني أنك في الدار) التقدير: استقرارك في الدار؛ لأنّ الخبر في الحقيقة هو المحذوف من: استقر أو مستقرّ، وإنْ كان جامداً قُدِّر بالكون نحو (بلغني أنّ هذا زيد) تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأنّ كلَّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبَر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد، وإنْ شئت (هذا كائن زيداً) إذ معناهما واحد»[2]. وفي هذا القول نظر؛ لأنّ لكلّ تعبير من هذه التعبيرات دلالةً خاصة فدلالة (هذا زيدٌ) غير دلالة (هذا كائن زيداً) لأنّ (هذا زيدٌ) إشارة إلى وجود زيد وإخبار بأنّ المشار إليه زيدٌ. أمّا الثانية فهو إخبار بأنّ المشار إليه سيؤول إلى صيرورة هي (زيد). وكذلك التعبيرات الأخرى لا يصحّ أنْ تكون كلّها بمعنى واحد؛ لذا نستطيع القول إنّ التركيب (أنّ ومعموليها) يكتسب دلالته من الجملة الاسميّة، وما دخل عليها، لأنّ أصل التركيب هو مبتدأ وخبر دخل عليهما حرف

(١) البحر المحيط ٢/١٩٧.

(٢) مغني اللبيب ١/٤٠.

يصل الجملة بما قبلها ويؤهلها لأداء المعنى الذي يعبّر عنه ذلك الموقع. وهذا الحرف لا يلغي كون ما دخل عليه هو جملة، وهذه الجملة فيها إسناد معنى إلى مسند إليه؛ لذا دلّت على أحد معاني الجملة الاسميّة وهي الثبات أو الاستقرار أو الاعتياد أو الديمومة.

وهذه المعاني لا يصحّ التعبير عنها بمفرد البتّة؛ لأنّها حصيلة اجتماع أكثر من طرف في تركيب واحد. أمّا المفرد فهو دلالة على معنى معجميّ مفرد، يحتمل احتمالات لا يفصلها إلا القرينة أو السياق.

فلو دققّنا النظر في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الله لَهُ مُلْكُ السّمَواتِ والأَرْضِ ومَالَكم مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وليٍّ ولا نَصِيرٍ﴾(١). أو قوله تعالى ﴿واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنةٌ وأنَّ لله عنده أجرٌ عظيم﴾(٢). وقوله تعالى: ﴿يومئذ يُوفِّيهم اللهُ دِيْنَهم الحقَّ، ويعلمون أنَّ اللهَ هو الحقُّ المبين﴾(٣). لوجدنا أنّ المعنى في كلّ تركيب من (أنّ ومعموليها) هو حصيلة معاني كلّ جزء من أجزاء هذا التركيب، ولا يصحّ تقديره بمعنى المصدر المقدّر من خبر(أنّ) سواء أكان التقدير بـ(استقرّ) أم (الكون)، لأنّ هذا التقدير لا يستقيم معه معنى الجملة كاملة بل يذهب إلى دلالة جديدة لا علاقة لها بما دلّت عليه الجملة الاسمية المقترنة بـ(أنّ). ولا أدري كيف يُظهر المصدر المقدّر دلالة الباء الزائدة في قوله تعالى ﴿أَوَلم يروا أنَّ اللهَ الذي خلق السمواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخلقهن بقادرٍ على أنْ يحيي الموتى﴾(٤)؟ وكيف يعبّر المصدر المقدّر المجرّد من الأزمنة عن معنى قوله تعالى:

(١) البقرة ١٠٧.

(٢) الأنفال ٢٨.

(٣) النور ٢٥.

(٤) الأحقاف ٣٣.

﴿ قال لو أنَّ لي بكم قوةً أو آوى إلى رُكْنٍ شديد ﴾[1]. والجواب أنّ المصدر المؤوّل به عاجز عن أداء المعنى الذي يؤديه التركيب من (أنّ واسمها وخبرها) فلو قدّرنا الاستقرار أو الكون بعد (لو) لصار المعنى غريباً؛ لذا اختلف النحويون في شروط خبر (أنّ) بعد (لو) فقال بعضهم: ينبغي أنْ يكون فعلاً، ولا يصحّ أنْ يكون اسماً جامداً أو مشتقاً، قال الزمخشريّ: « ولطلبهما الفعل وجب في (أنّ) الواقعة بعد (لو) أنْ يكون خبرها فعلاً كقولك: لو أنَّ زيداً جاءني لأكرمتُه، وقال تعالى: ﴿ ولو أنّهم فعلوا ما يُوعَظُون به ﴾ ولو قلت: لو أنّ زيداً حاضري لأكرمته؛ لم يجز »[2]. وأجاز ابن الحاجب أنْ يكون الخبر جامداً لتعذّر الفعل، كقوله تعالى: ﴿ ولو أنّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلام ﴾، وذكر الرضيّ آراء علماء آخرين قال: « ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) وإنْ كان مشتقاً أيضاً كما ذهب إليه ابن مالك، قال أسود بن يعفر:

هما خبّئا في كلّ يومٍ غنيمة وأهلكتهم لو أنّ ذلك نافع

وقال كعب:

أكرِم بها خلةً لو أنّها صدَقتْ موعودَها أو لَو أنّ النصح مقبول

ومع هذا فلا شكَّ أنّ استعمال الفعل في خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) أكثر، وإنْ لم يكن لازماً »[3].

واختلاف الآراء في نوع خبر (أنّ) بعد (لو) يدلّ على اختلاف الآراء في المصدر المقدّر، ودلالته، لأنّهم يفترضون اشتقاقه من الفعل الواقع في خبرها، أو الاسم المشتق، وهذا أمر فيه نظر، لأنّ دلالة الفعل غير دلالة المصدر ـ كما ذكرت ـ

(١) هود ٨٠.

(٢) المفصل ٢ / ٢١٦.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣٩١.

ذلك أنّ دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة كنحو دلالة البيت على السقف، ويدّل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضيّ والاستقبال والحال. أمّا اللفظ الذي يدلّ على الحدث بالمطابقة، إنّما هو الضَرْب، والقَتْل، وأمّا ضَرَب وقَتَل فلا(١).

وقد يذهب زاعم إلى أنّ الفعل لا يختلف كثيراً عن المصدر؛ لأنّ المصدر يسمّى أحياناً فعلاً عند القدامى لدلالتهما على الحدث فيكون التقدير بالمصدر موفياً لمعنى الفعل. والجواب عن ذلك يسير، هو أنَّ الحدث المجرّد ليس كالحدث المصحوب بزمان ومعانٍ أخرى يكتسبها الفعل من الصيغة الدالّة على نوع الفاعل، وما يكتسبها من دخول أدوات النفي والاستفهام والعرض والتحضيض، وما يدلّ عليه من الأمر أو الدعاء وغيرهما من المعاني، ولا تسوّغ تسمية المصدر بالفعل تطابقهما في الدلالة. قال البطليوسيّ: «إن الأفعال في الحقيقة إنّما هي حركات الأشخاص وتأثيرها في غيرها، ولكنّ الحركات، والتأثيرات، لّما اختلفت وُضع على كل واحدة منها لقبٌ لينفصل بعضها من بعض، فقيل لبعضها: قيام، ولبعضها قعود .. كما فُعل بالجواهر حين اختلفت فسمّي بعضها حَجَراً، وبعضها نباتاً، وبعضها حيواناً ونحو من ذلك.. وأمّا قولهم: يَقْعُد وقَعَد، ويَضْرِب وضَرَب، ونحوها فإنّما هي صيغ مشتقّة منها لتحصيل الأزمنة، إذ كان القعود والضَرْب ونحوهما لا يعطي زماناً محصّلاً إنّما يعطي زماناً مبهماً، فلمّا كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تدّل عليها أسماء الحركات والتأثيرات وتزيد عليها بتحصيل الأزمنة، كانت أولى بأن تسمّى أفعالاً من أسماء الحركات والتأثيرات، فإذا ذكر النحويّون الأفعال لم يريدوا أسماء الحركات والتأثيرات، وإنّما يريدون الصيغ المشتقّة منها، ووضعوا للحركات والتأثيرات ألقاباً أخرى، فسمّوها أحداثاً؛ لأن

(١) ينظر نتائج الفكر ١٠.

الأشخاص يحدثونها وسمّوها مصادر لأنّ الصيغ المحصلة للأزمنة لمّا اشتقت منها صدرت عنها كما يصدر الصادر عن المكان»[١].

واختلف النحويّون في مصدرية (لو)، فأكثرهم لم يثبت ورودها مصدريّة أمّا الفرّاء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء العكبريّ والتبريزيّ وابن مالك فكانوا يعتقدون بمصدريتها قال ابن هشام: «ويقول المانعون في ﴿يودّ أحدُهم لو يُعمَّر ألف سنة﴾ إنّها شرطيّة وإنّ مفعول (يَودّ) وجواب (لو) محذوفان والتقدير (يَوَدّ أحدُ هم التعمير لو يُعمَّر ألف سنة لسرّه ذلك) ولا خفاء بما في ذلك من التكلّف»[٢].

وخلط النحويّون بين كون (ما) حرفّية أو اسميّة إذا كانت للوصل، وهو أمر أثار جدلاً، قال المالقيّ: «و (ما) هذه عند البصريين حرف، لأنّها لا يعود عليها ضمير من صلتها، وبهذا يفرّق بين حرف الموصولات واسمها. وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدريّة اسماً، ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعدٍّ، وكذلك إن كان الفعل متعدّياً، فإذا قلت: أعجبني ما صنعت، فتقديره عندهم: ما صنعتَه، الهاء تعود على (ما) التقدير عندهم: الصنع الذي صنعتَه، وهذا تكلّف لا ضرورة تدعو إليه، وإنْ كان يمكن أنْ يقال به إنْ كان ضمير المصدر بارزاً نحو قوله:

هذا سُراقةُ للقرآن يدْرسُه ....[٣]

أي يدرس الدرس، وأمّا إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره؛ إذ الفائدة تحصل دونه[٤].

(١) الحلل في إصلاح الخلل ٧٣-٧٤.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٦٦.

(٣) تمامه: والمرء عند الرشا إن يلقها ذيْبُ.

(٤) رصف المباني ٣٨١-٣٨٢.

وخصّ السهيليّ الاسميّة بوقوعها على جنس تختلف أنواعه قال: «وظنّ بعض النحويين أنَّ التي يعيّن بها المصدر ليست بـ(ما) الأولى، وإنّما هي بمنزلة (أنّ) مع الفعل بتأويل المصدر، وليس كما ظنوه، ألا ترى أنّك لا تقول: يعجبني ما تجلس، كما تقول: يعجبني أنْ تجلسَ، وأنْ تخرجَ، وأنْ تقعدَ، ولا تقول في هذا كلّه (ما)، والأصل في هذا الفصل أنّ (ما) لمّا كانت اسماً مبهماً لم يصحّ وقوعها إلاّ على جنس تختلف أنواعه، فإنْ كان المصدر مختلف الأنواع جاز أنْ تقع عليه، ويُعبَّر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعتَ، وما عملتَ، وما فعلتَ، وكذلك تقول: ما حكمتَ؛ لأنَّ الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع، والفعل، والعمل، فإنْ قلتَ: يعجبني ما جلستَ، وما انطلق زيدٌ، كان غثّاً من الكلام لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوّع من المعاني؛ لأنّه يكون التقدير حينئذٍ: أعجبني الجلوس الذي جلستَ، والقعودُ الذي قعدتَ، فيكون آخر الكلام مفسّراً لأوّله رافعاً للإبهام»[1] وفي ضوء ما ذكرته عن هذه الحروف التي يوصل بها الفعل أو الجملة الاسمية يتضّح أنّ موضوع التأويل بالمصدر يحتاج إلى إعادة نظر، وإعادة صياغة، لأنّ هذا التركيب لا علاقة له بالمصدر، فلا يتطابق معه في معناه أو إعرابه أو استعمالات كلّ منهما. وقد تنبّه إلى ذلك عدد من الباحثين، وأشاروا إلى كون هذه الحروف حروف وصل، فقد أدرك الأستاذ محمد حماسة أنّ ما سُمّي المصدر المؤوّل هو جملة اقترنت بموصول حرفي قال: «والمركب الاسميّ الذي يتألّف من جملة يسبقها موصول حرفي أو اسمي تترابط الجملة فيه ترابط إسناد، شأنها شأن كلّ جملة مستقلّة... ولكنّ إضافة السابقة الموصولية ينزع عن الجملة استقلالها، ويحوّلها إلى عنصر واحد، وقد أطلق النحاة على الحروف المصدريّة: الموصول الحرفيّ»[2].

(١) نتائج الفكر ١٨٦.

(٢) في بناء الجملة العربية ٢٦٥-٢٦٦.

ولم يخرج الأستاذ حماسة عن هذا الفهم بل ظلّ متمسّكاً بالوصف القديم وما يتبعه من إعراب. أمّا الدكتور مهدي المخزوميّ فقد كان أكثر فهماً لهذه التراكيب، وأقرب إلى الدّقة في التحليل قال: «أكبر الظن أنّ لهذه الأدوات الثلاث وظيفة غير ما تصوّروه، ذلك أنّها أدوات استخدمتها اللغة وسائط لوضع الجمل في مواضع المفردات، وتحميها معانيها الإعرابية، من فاعليّة، ومفعوليّة، وإضافة، وغيرها، فليس الغرض من (ما) في قولنا: أعجبني ما صنعتُ مثلا، أن تؤدي ما أراد النحاة أنْ تؤديه من تأويل ما بعدها بالمصدر، فذلك مالا نقصد إليه في مثل قولنا هذا؛ لأننّا لم نُرد إلى أنْ نؤوّل المثال بقولنا: أعجبني صنعُك، ولو أردنا ذلك لاستعملنا (صنعك) منذ أوّل الأمر، ولم نكلّف أنفسنا مثل هذا التأويل، بل أردنا إلى استعمال الفعل، وقصدنا إليه قصداً، ذلك أنّنا لم نرد بهذا المثال إلى أنْ نقول: إنّ صُنَعك ممّا أعجبني مثلاً، ولكنّنا أردنا إلى القول: إنّ ما أعجبنا هو أنّك أدّيت الفعل بعد أنْ لم تكن فعلتَ، وبين القصدين بون بعيد»(١).

ويرى الدكتور المخزومي أنّ لهذه الحروف وظيفة، هي تمكين الجمل من احتلال مواقع إعرابيّة، لأنّها لا يصحّ إيرادها مباشرة، لذا تكون هذه الأدوات واسطة لوضع الجمل في موضع المفرد فتكون فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ وغير ذلك مشبّها تلك الوظيفة بوضيفة حروف الإضافة التي تمكّن الفعل من الإضافة إلى الاسم..(٢) ويغور الدكتور المخزوميّ في أعماق دلالة الجملة التي تقترن بالأداة في نحو قولنا (أعجبني أنْ تمرحَ) موازناً بينها وبين دلالة المصدر قائلاً: «لأنّ استعمال المصدر معناه أنّ الذي يعجبني هو مرحُك الثابت الدائم. أمّا استعمال الفعل فمعناه شيء آخر، لأنّ للفعل دلالةً أخرى هي الدلالة على التجدّد، وهي ممّا استفيد من دلالته

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١٥.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١٥.

على الزمان فقول القائل لمخاطبه: أعجبني أنْ تمرح، يدلّ على أنّ المخاطَب كان من قبلُ على حال كئيبة لم تعجب محدّثه، فإذا جدّ عليه المرح سرّ القائل، وواجه المخاطَب بقوله ذاك.

فالقائل إذن كان يقصد إلى التعبير بالفعل قصداً، ولمّا لم يجز اتصال (تمرح) بأعجبني، ولم يجز وضع (تمرح) في موضع الفاعل عمد لـ(أنْ) فاستخدمها واسطة ليكون الفعل ببنائه وهيئته فاعلاً»(١).

ويتّضح ممّا عرضه الدكتور المخزوميّ أنّ المصدر هو غير التركيب المنسبك من الموصولات الحرفيّة وصلاتها، لأنّ لكل منهما دلالته واستعماله، وأنّ هذه الأدوات تؤهّل الجمل لاحتلال مواقع المفرد، وهو رأي أقرب إلى الصواب من تأويل هذه التراكيب بمصدر، ولكنّه يظلّ محصوراً في فكرة وقوع الجمل أو المصادر المسمّاة (مؤوّلة) في موقع المفرد، فيكون لها محلّ من الإعراب كما يكون لذلك المفرد، وهو أمر لا نرتضيه ونسعى إلى تغييره.

رأي في إعراب ما يؤوّل بالمصدر، والجمل: ـ

ذكرت في بدء هذا البحث أنّ نظرية العامل جعلت النحويين يعتقدون أنّ لكل عامل معمولاً، فإنْ كان اسما ظهرت عليه العلامات الإعرابيّة، وإن كان جملة أو ما يسمّى مصدراً مؤوّلاً، اضطرّوا إلى تقدير تلك العلامات لعدم ظهورها، ووضعوها في مواضع المفرد، فإن لم يجز تأويلها بمفرد، قالوا: إنّها لا محل لها من الإعراب. وظلّ هذا النظر الشكليّ للجملة أو ما أوّلوه بمصدر سائداً إلى يومنا هذا، لا يستطيع باحث أنْ يخرج من إطاره، على الرغم من أنّ هذا الإعراب يوقع المتعلّمين والدارسين في مهاوٍ كثيرة، منها اختلال التأويل، والتقدير، ومنها صعوبة إقناع

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١٦.

المتعلّم بالموقع الإعرابيّ المفترض، لعدم ظهور العلامات الإعرابيّة، ومنها اختلاف الدلالة بين الجملة والمفرد، وهو أمر معروف، إذ لا يصح مساواة دلالة الجملة بدلالة المفرد البتة إلاّ إذا ألغينا كلَّ الفروق الدقيقة في المعنى بين الجملة والمفرد.

وقي أدركت بمرور الزمن أن الدرس النحوي لابد من أن يخرج من النظر المنطقي والفلسفيّ في كثير من مسائله، ولابدّ من تغيير في وصف عدد من ظواهره تغييراً لا يُخلّ بالأركان الأساسية التي يقوم عليها، ولاسيمّا المعنى النحوي والدلالة عليه، ولا يصرف الوصفَ عن لغتنا العربية الفصيحة التي درسها علماؤنا الأوائل، وبنوا أحكامهم على استقرائها ووصفها.

وفي ضوء هذا التوجه، وجدت أنّ إعراب الجمل وأشباه الجمل والتركيب المسمّى (مصدراً مؤوّلاً) خلل في الوصف النحوي، ذلك أنّ ظاهرة الإعراب تجري في الأسماء وحدها، ولا تجري في الحروف أو الأفعال، وهذا ما ذكره النحويّون لذا قالوا: الأصل في الأسماء أنّها معربة، والأصل في الأفعال أنّها مبنيّة(١). أمّا الفعل المضارع فإعرابه فيه آراء مختلفة، لا أرى ضرورة للخوض فيها، ولا خلاف في بناء الحروف والفعل الماضي، فالمتفق عليه هو أنّ الأسماء هي التي تكون فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها قال الزمخشري: «إنّ حقّ الإعراب للاسم في أصله، والفعل إنّما تطفّل عليه بسبب المضارعة»(٢)، فهو الذي يكون متغيراً بتغيّر مواقعه الإعرابية، وتظهر عليه علامات الإعراب أو تقدّر، وهذا الأمر يجعلني أعتقد بأنّ الاعراب ينبغي أنْ يُقصر على الاسم وحده، ولا يتعدّاه إلى غيره فلا تُضطرّ إلى تأويل أو تقدير.

ورُبَّ سائل يسأل كيف نفسّر وقوع الجملة في مواقع ينبغي أنْ يوضع فيها المفرد في التصوّر الشكليّ لبناء الجملة، كوقوعها خبراً لمبتدأ، أو أحد نواسخه، ووقوعها

(١) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥، ٥٤٩.

(٢) المفصل في علم العربية ١ / ٤٢.

حالاً، أو نعتاً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليه، وغير ذلك من المواضع التي وضع النحاة فيها الجملة، إذا جاز تأويلها بمفرد، وكيف نفسّر الجملة الأخرى التي وصفوها بأنّها لا محلّ لها من الأعراب؟ والجواب في رأيي ينبغي أنْ يستنبط من روح الدرس النحويّ، وليس ممّا علق به من صناعة نحويّة منطقيّة غلّبت الجانب الشكليّ على الجانب الدلاليّ الذي هو روح النحو إنْ جاز التعبير بذلك، وقد آنَ الأوان لتفسير كثير من الظواهر النحويّة في ضوء الدرس الدلاليّ الذي صار ميداناً رحباً أخذ من علوم القدامى، وأضاف إليه المحدثون أبواباً جديدة فتحت للدرس النحويّ آفاقاً جديدة. وما أدعو إليه في هذا الموضوع هو الأخذ بفائدة الجملة المسبوقة بحرف وصل، قبل النظر في العوامل المؤثّرة فيها. وبيان قدرة الجملة على إغناء المعنى عند ائتلافها مع لفظ أو ألفاظ تكوّن معها جملة كبرى بما جعل الكلام غير محتاج إلى ما يستحقّه المفرد من موقع لو وضع موضعها. فليس وظيفة الجملة الحلول في مواقع إعرابية؛ لأنّ الإعراب مخصوص بأجزائها، بل وظيفتها أداء المعنى العام المقصود فإنْ ذُكر مبتدأ وجاءت بعده جملة موصولة بحرف وصل أو غير موصولة فالأولى الأهتمام بوظيفتها المعنوية في أداء معنى الإخبار عن هذا المبتدأ، وليس المهم أنّها تقع في موقع المفرد الذي يؤدي هذه الوظيفة، فليس من الضرورة ذكر هذا الموقع، لأنّ الأساس هو الوصول إلى المعاني، لا إلى المواقع التي تقود إلى المعاني، وهذا ما تنبّه إليه النحويون القدامى، وأشاروا إليه في أمور منها باب الاستغناء في النحو، وهو باب واسع، أذكر من موضوعاته على سبيل التذكير قولهم بإغناء فاعل الوصف المعتمد على نفي أو استفهام عن ذكر الخبر، في نحو قوله تعالى: ﴿أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾(١).

كما قالوا بإغناء الحال عن ذكر الخبر، إذا كان المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر

(١) مريم ٤٦.

في نحو قولنا (ضَرْبِي العبدَ مُسيئاً) . وغير ذلك مما جاء مغنياً عن غيره لدلالته عليه .

ولو أزحنا عن تصوّرنا نظرية العامل وأبعدناها عن أذهاننا متجرّدين من متطلّباتها، وفسحنا المجال لموضوعات الدلالة لكي تأخذ حيّزها في تفسير كثير من الظواهر النحوّية لأدركنا أنّنا نستطيع أنْ نعيد النظر في موضوع إعراب الجمل أو أشباه الجمل، أو ما يسمّي المصدر المؤوّل، ويتحقّق ذلك إذا أخذنا الموضوع من زاوية دلالية، فالجملة هي كلام مفيد يحسن السكوت عليه، تتكوّن من أركان أساسيّة، وفضلات يتمّ المعنى باجتماعها وائتلافها في هيئة من هيئات نظام ترتيب الجملة، فإذا ذكرنا مبتدأ في جملة فلابدّ من أنْ يكون له خبر قد يرد اسماً، فتظهر عليه علامة الرفع، وقد يُغني عن ذكره تركيب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، أو أحد هذين التركيبين مسبوقاً بأداة وصل؛ لذا تؤدّي هذه التراكيب ما يؤدّيه الخبر المفرد مع زيادة في الدلالة بحسب ما تتضمنّه تلك التراكيب من مكوّنات تحمل دلالات خاصة بكلّ منها، وهو أمر لا يحصل بذكر الخبر المفرد وهذا الأمر لا يُلزم بأنْ يكون لهذه التراكيب موقع هو ذات الموقع الذي يحتّله المفرد، بل نكتفي في وصفنا لهذه الجملة الكبرى أن نقول: أغنت الجملة عن ذكر الخبر لدلالتها عليه. أمّا ما يتطلبه العامل من موقع رفع فلا ضرورة له؛ لأنّ هذا من اختصاص الأسماء وحدها، أمّا الجمل فهي تراكيب ذات وظيفة دلاليّة تظهر دلالتها من نوع مكوّناتها، وطريقة نظمها، وما دامت خالية من علامة خاصة بموقعها، فلا موجب لذكر هذا الموقع؛ لأنّه موقع للمفرد، وليس للجملة. ونستطيع أنْ نصف الجملة إذا وقعت ـ كما قالوا ـ حالاً، أو نعتاً، أو مضافاً إليها. أو مفعولاً به فنقول: أغنت الجملة عن ذكر الحال لدلالتها عليه، وأغنت الجملة عن ذكر المفعول به لدلالتها عليه، وأغنت الجملة عن ذكر المضاف إليه عن ذكر المضاف إليه لدلالتها عليه وهكذا في كل

المواقع الأخرى. وهذا الوصف يسري على الجمل وأشباه الجمل والتركيب المسمّى مصدراً مؤوّلاً، فلا يصحّ أنْ نقول إنّ (أنْ، أو ما، أو كي، أو لو) والفعل، و(أنّ) والجملة الاسميّة وقعت موقع مصدر مؤوّل به، وهو مصدر مفترض مُتَخيّل، بل نقول في نحو قوله تعالى ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾ خيرٌ خبر مرفوع لمبتدأ أغنت الجملة الفعليّة (أنْ تَصُومُوا) عن ذكره لدلالتها عليه.

وفي هذا الوصف تبرز أهمية دلالة (الجملة الفعلية) على المعنى الذي يحمله الفعل المضارع، بزمنه الذي خصّصته (أنْ) بالاستقبال، ومنحته (التاء) معنى المخاطَب، ويحمله الفاعل بدلالته على جماعة المخاطَبين، وهذه المعاني لا يمكن للمفرد أنْ يعبّر عنها مطلقاً؛ لأنّ المصدر المؤول به يدل على حدث مجرّد غير مستوف لدلالة الفعل بأنواعه وأزمنته وما يدخل عليه من سوابق ولواحق، وما يفيده إسناده إلى الفاعل أو ما ينوب عنه، وما يتبع ذلك من إيحاء بمعان لا يمكن تحصيلها إلاّ من أنماط الجملة الفعلية في حالات التقديم والتأخير، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنفي، والعرض، والتحضيض، والحصر وغير ذلك مما يعجز المصدر المقدّر به عن أدائه.

لذا يكون هذا الوصف مراعياً للمعني أكثر من مراعاة الجانب الشكليّ في الإعراب الذي يضطرّنا إلى التأويل؛ لأنّ قولنا: أغنت الجملة الفعلية عن المبتدأ أو المفعول به أو غيرهما، يؤدّي الوظيفة الإعرابية المطلوبة في النظر المنطقي، ويفسح المجال للدلالة على معنى الجملة، فالقول بما يسمّى (المصدر المؤوّل) يُلغي الموحيات الدلاليّة للجملة، ويتجاهل المعنى الذي يعبّر عنه إسناد أحد ركني الجملة إلى الآخر، فضلاً عن إلغاء دلالة الموكونات الأخرى للجملة التي أوضحت قيمتها المعنوية؛ لأنه يكتفى بدلالة المصدر المؤوّل به، وهذا هدر للمعنى ومسخ لدلالة الجملة على ذلك المعنى، وقد آن الأوان لنبذ مقولة (المصدر المؤوّل) ووضع الجملة في سياقها الصحيح بالأخذ بدلالتها المُغنية عن ذكر لفظ حلّت محلّه يفترضه

المنطق ويرفضه الاستعمال في أداء المعنى نفسه. وما ذكر عن الجملة الفعليّة بعد (أنْ، وما، وكي، ولو) ينطبق على الجملة الاسميّة بعد الحرف (أنّ)، ففي قوله تعالى ﴿وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله﴾ نقول إنّ الجملة الاسمّية من اسم (أنْ) المخفّفة وخبرها وهو جملة اسميّة أيضاً أغنت عن خبر المبتدأ (آخرُ) لدلالتها عليه. وفي قوله تعالى ﴿فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه﴾[1] نقول إنّ (تبيّن) فعل ماضٍ والجملة الاسميّة بعد أنْ أغنت عن الفاعل لدلالتها عليه، وفي قوله تعالى ﴿إنا قد أوحي إلينا أن العذاب على من كذب وتولى﴾[2] نقول إنّ (أوْحِي) فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول والجملة الاسمية (أنَّ العذابَ على مَنْ كذّب وتولّى) أغنت عن نائب الفاعل؛ لدلالتها عليه، وهذا الوصف ليس بدعاً في المنهج العربي القديم، بل هو إضافة جديدة إلى حالات الإغناء التي أقرّها العلماء القدماء فضلاً عن كونه وصفاً ينحو منحىً دلالياً يتوخى بيان المعنى الدقيق للكلام، وهو ما عبّر عنه عبدالقاهر الجرجانيّ في قوله: «ليس الغرض بنظم الكلم أنْ توالت ألفاظها في النطق، بل أنْ تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يُتصور أنْ يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أنْ ثبت أنّه نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه من بعض .. وبعد أنْ كنّا لا نشكّ في أنْ لا حال للفظة مع صاحبتها تعتبر إذا أنت عزلت دلالته جانباً»[3].

فإذا كان الأصل في نظم الكلام هو بيان المعنى بدلالة ائتلاف الألفاظ فالأَوْلى في الوصف النحويّ أنْ يكون أقرب إلى فهم نظم هذا الكلام بما يكشف عن معناه، وليس ببيان موقع اختصّ به المفرد، وليس الجملة، لأنّ البحث عن الموقع

(١) التوبة ١١٤.

(٢) طه ٤٨.

(٣) دلائل الإعجاز ٤١.

بالمنطق الشكليّ يحيد بالدرس النحوي عن منحاه، وهو الكشف عن المعاني؛ لذا فإنّ ما ذهبتُ إليه من ضرورة إلغاء فكرة التأويل بمصدر في الجملة المسبوقة بحروف الوصل يضع الألفاظ والجمل في مراتبها المعبّرة عن معانيها الدقيقة ويبعدها عن التأويل الذي يمسخ ذلك المعنى.

النتائج والتوصيات

وفي ختام البحث في هذا الموضوع المُشْكِل أضع بين يَدَي الباحثين أهمّ النتائج والتوصيات التي تمخّض عنها البحث:

١ـ إنّ تسمية التركيب المُنْسبك من أنْ وما وكي ولو والفعل أو أنَّ واسمها وخبرها مصدراً مؤوّلاً تسمية غير صحيحة ينبغي العدول عنها إلى (ما يؤوّل بالمصدر) أو (التركيب المؤوّل بالمصدر).

٢ـ اقتضى التعليم ونظرية العامل إيجاد باب غريب وطارئ على نظام الجملة العربية سمّاه النحويون (المصدر المؤوّل)، وهو تركيب قالوا إنّه يصحّ تأويله بمصدر سمّوه المصدر الصريح، وهو تأويل لا موجب له، وقد أثبت البحث بالأدلة وجود فروق بين هذا التركيب وذلك المصدر المؤوّل به؛ لافتراقهما في الدلالة والاستعمال فضلاً عن عدد من الفروق بينهما في الإعراب. وبعد التأمل والتّدبُّر في هذا التركيب مستعيناً بما توصلتْ إليه البحوث الجَادّة في هذا المضمار وجدت أنّ هذا التركيب ليس إلاّ جملة مسبوقة بحرف وصل، فهو إمّا جملة اسميّة وإمّا جملة فعليّة، ولا وجود لما قِيْل إنّه مصدر مؤول، ونرى ضرور إلغاء باب المصدر المؤوّل وإلحاقه بمباحث الجملة؛ لأن المصدر المؤوّل مُفارَقة غريبة في الدرس النحوي تقسر الجملة بما تحمله من مُوحِيات دلاليّة على الانخراط في مسلك المفرد، وهو أمر ترفضه الدراسات النحوية السليمة القائمة على المعنى وما يدلّ عليه.

٣ـ وقد وجدت أنّ الأمر الأهم في هذه القضية هو أنّ المصدر المؤوّل بعد أن أعدناه إلى موطنه الحقيقي أي الجملة لابدَّ من أنْ يُنظر إلى إعراب الجمل كافة نظرة فاحصة. وبعد التأمّل والتفكير هداني الله ـ جلّ جلاله ـ إلى وصف جديد ينوب عن إعراب الجمل؛ ذلك أنّ الإعراب إنّما يعتري الاسم لإيضاح معناه النحويّ وبيانه. ولمّا كانت الجملة ذات معنى تام يحسن السكوت عليه سواء أكان لها محلّ من الإعراب أم لم يكن، فالإعراب لا يفيدها إيضاحاً ولا بياناً، لأنّ معناها تام بدلالة ألفاظها المعجميّة ودلالة مواقع الألفاظ فيها من الإعراب ودلالة ما يدخل عليه من عوارض معنويّة فضلاً عن دلالة نوعها ودلالة السياق. لذا يكون القول بأنها في محل رفع أو نصب أو جرّ لا موجب له البتة؛ لأنَّ هذه المواقع للجملة مواقع وهميّة لا وجود لها، وقد آن الأوان لإزالة هذا الوهم والإقرار بأنّ الإعراب في العربيّة يختصّ بالاسم، وبّما يُشبهه وهو الفعل المضارع له، ولا إعراب لما عدا هذين النوعين. وقد اهتديت إلى حل يُظنّ أنّه مُشْكل وهو وقوع الجملة في موقع المفرد مستفيداً من فكرة الإغناء في النحو العربي؛ لذا أوصي بضرورة إلغاء إعراب الجمل من النحو العربي، والقول بإغناء الجملة عن مجيء المفرد لدلالتها عليه، وليس وقوعها في موقعه كما كان الحال في الكتب النحويّة؛ لأنّ الجملة تغني بمعناها عن ذكر المفرد، وليس المحلّ بمبين لمعناها. وإعرابها أو عدم إعرابها فذلك وهم آخر غير وهم المصدر المؤوّل؛ لذا نوصي بإلغاء الأبواب الآتية من الكتب النحوية:

١ـ المصدر المؤوّل.

٢ـ الجمل التي لها محل من الإعراب.

٣ـ الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

المصادر والمراجع

١ـ ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: الأندلسيّ أبو حيّان أثير الدين (ت٧٤٥هـ) تحقيق مصطفى أحمد النمّاس: مطبعة المدني ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢ـ الأشباه والنظائر في النحو: السيوطيّ، جلال الدين (ت٩١١هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣ـ الأصول في النحو: ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السريّ (ت٣١٦هـ) تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف ١٩٧٣م الجزء الأول، ومطبعة سلمان الأعظمي ١٩٧٣م بغداد، الجزء الثاني.

٤ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين: الأنباري أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م مطبعة السعادة.

٥ـ البحر المحيط: الأندلسيّ، أبو حيّان محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ) مطبعة السعادة القاهرة.

٦ـ جامع الدروس العربية: الغلاييني، مصطفى، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا ـ لبنان الطبعة العاشرة ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

٧ـ الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: البطليوسيّ، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السّيد (ت٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد منشورات وزارة الثقافة والإعلام ـ الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث ٩٤، ١٩٨٠م.

٨ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: عضيمة، محمد عبدالخالق، الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٩ـ دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني، عبدالقاهر (ت٤٧١هـ) صححه وعلّق على حواشيه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٠ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبدالنور، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١١ـ شرح عيون الإعراب: المجاشعيّ، أبو الحسن علي بن فضّال (ت٤٧٩هـ) تحقيق د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن ـ الزرقاء ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢ـ شرح الكافية في النحو لابن الحاجب: رضيّ الدين الاستراباذي النحوي محمد ابن الحسن (ت٦٨٦هـ) دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣ـ شرح المفصّل: ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت.

١٤ـ كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧م، الطبعة الثانية.

١٥ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري أبو القاسم جا ر الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) دار الفكر ـ بيروت.

١٦ـ في بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبداللطيف، دار القلم، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م الكويت، الطبعة الأولى.

١٧ـ في النحو العربي نقد وتوجيه: المخزوميّ، د. مهدي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، الطبعة الأولى.

١٨ـ مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ) حقّقه وصححّه وعلّق عليه الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي ـ دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ١٣٧٩هـ.

١٩ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الانصاريّ، أبومحمد جمال الدين ابن يوسف (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني القاهرة.

٢٠ـ المفصّل في علم العربية: الزمخشريّ: جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) مطبعة حجازي، القاهرة.

٢١ـ المقتضب: المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت.

٢٢ـ نتائج الفكر في النحو: السهيليّ، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس ـ مطابع الشروق بيروت ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٣ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ) تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

* * *